

عقد حوالة محفظة حقوق مالية

إنه في يوم الخميس الموافق ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣

حرر هذا العقد بين كل من:

أولاً: السادة / شركة التوفيق للتأجير التمويلي (ا.يه. تي. ليس) A.T.LEASE ش.م.م، خاضعة في مزاوله نشاطها لأحكام قانون التأجير التمويلي رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ومقيدة بالسجل التجاري برقم ١٣٥٨٦ بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٥، ومركزها الرئيس بالمبنى رقم (٨) الدورين الخامس والسادس بمشروع بولييجون - سوديك وست - الكيلو ٣٨ طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي - بيغري هيلز - الشيخ زايد - الجيزة، ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد/ طارق إبراهيم حسن فهمي بصفته الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب.

طرف أول - يشار إليه بـ "المخيل"

ثانياً: - السادة / شركة التوفيق للتوريق ش.م.م. وفقاً لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ومقيدة بالسجل تجاري رقم ٢٠١٤٣٣ مكتب سجل تجاري الجيزة في ٢٩/٣/٢٠١٠ والحاصلة على الترخيص رقم ٥٨٧ بتاريخ ٢٤/٦/٢٠١٠ بمزاوله نشاط التوريق من الهيئة العامة للرقابة المالية والكائن مقرها في المبنى رقم (٨) - الدور الخامس بمشروع بولييجون - سوديك وست - الكيلو ٣٨ طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي - بيغري هيلز - الشيخ زايد - الجيزة ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد/ طارق إبراهيم حسن فهمي بصفته العضو المنتدب.

طرف ثان - يشار إليه بـ "المخال إليه"

تمهيد

حيث أن المخيل مؤسس طبقاً لقوانين جمهورية مصر العربية وحاصل على كافة الموافقات والتراخيص اللازمة لمزاوله نشاط التأجير التمويلي بكافة أنواعه وفقاً لأحكام قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وبموجب عقود تأجير تمويلي مبرمة وقائمة بين المخيل بصفته مؤجر وبعض المستأجرين لمعدات والآلات وسيارات وعقارات ("الأموال المؤجرة") ويشار إليها لأغراض هذا العقد ("عقود التأجير التمويلي")، ويمتلك المخيل قبل مستأجري هذه الاموال المؤجرة ويشار إليهم لأغراض هذا العقد ("المدينون") حقوقاً مالية ومستحقات آجلة الدفع مضمونة بضمانات مختلفة ويشار إليها لأغراض هذا العقد ("محفظة التوريق").

وحيث أن المخال إليه مؤسس طبقاً لقوانين جمهورية مصر العربية وحاصل على التراخيص والموافقات اللازمة لمزاوله نشاط التوريق وذلك بموجب الترخيص الصادر له بمزاوله هذا النشاط من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم ٥٨٧ بتاريخ ٢٤/٦/٢٠١٠، وفي سبيله للحصول على شهادة تصنيف الائتماني للمحفظة محل العقد وكذلك لسندات التوريق من خلال شركة ميريس للتصنيف الائتماني (MERIS) (الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين) وذلك بغرض حوالة محفظة التوريق إليه والتي تتضمن حقوقاً مالية ومستحقات آجلة الدفع لإصدار سندات توريق الاصدار الرابع وهذه السندات قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم في مقابلها ("سندات التوريق") بمبلغ ١,٧٣٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط مليار وسبعمائة وسبعة وثلاثون مليون جنيه مصري لا غير)، وتصدر على ثلاثة شرائح (الأولى (أ) و الثانية (ب) و الثالثة (ج)) وهي سندات غير قابلة للاستدعاء المعجل بالنسبة للشريحة الأولى (أ) وقابلة للاستدعاء المعجل بالنسبة للشريحتين (الثانية ب والثالثة ج) فقط اعتباراً من الكوبون رقم ١٤ من الشهر ال ١٥ للإصدار وذلك بموجب الترخيص الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والتي سيكون الوفاء بقيمتها الاسمية والعائد المستحق عليها من حصيله محفظة التوريق وفقاً لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقواعد التي يقرها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

صفحة ١ من ١٣
شركة التوفيق للتوريق
سجل تجاري: ٢٠١٤٣٣

شركة التوفيق للتوريق
A.T.I. Lease ش.م.م

Handwritten signature and stamp.

وحيث يضمن المحيل وجود محفظة التوريق لديه وقت الحوالة بكامل بياناتها وشروطها بكل من (الملحق رقم ١) و(الملحق رقم ٢) لهذا العقد، فقد اتفق الطرفان بعد أن أقرأ بأهليتهما للتعاقد على حوالة محفظة التوريق المملوكة للمحيل إلى المحال إليه وعلى ألا تكون هذه الحوالة نافذة وناجزة إلا بعد تغطية الاكتتاب في سندات التوريق بالكامل "تاريخ نفاذ الحوالة" مع التزام المحال إليه بتسليم كافة المبالغ الناتجة عن الاكتتاب في سندات التوريق إلى المحيل فور استلامها، مع التزام المحيل بإمداد المحال إليه بكافة المستندات المرتبطة بمحفظه التوريق مع قيام المحال إليه بتسليم بنك مصر ("أمين الحفظ") لتلك المستندات ومع تولى المحيل تحصيل الحقوق المالية والمستحقات الواجبة الأداء لمحفظة التوريق ومباشرة حقوق المحال إليه في مواجهة المدينين لصالح حملة سندات التوريق -بصفته نائبا عنهم، والتي قام المحال إليه بتحديدتها وقبلها المحيل والواردة تفصيلا (بالملاحق رقم ١) و(الملحق رقم ٢) لهذا العقد مع التزام كل من المحيل والمحال إليه بالشروط والأحكام التي يتضمنها عقد التحصيل المبرم في هذا الشأن بتاريخ ٢٤/٠٨/٢٠٢٣ .

وحيث اقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتصرف والتعاقد لذا فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

مادة (١)

يعتبر التمهيد المشار إليه أعلاه والملاحق لهذا العقد وأي تعديلات على تلك الملاحق وفقا لبند هذا العقد جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومتممين ومكملين له ويقر الطرفان بصحة ما جاء بها.

مادة (٢)

يقوم المحيل بحوالة محفظة التوريق المملوكة له والمبينة أوصافها في المادة رقم (٣) من هذا العقد إلى المحال إليه الذي قبلها وذلك بطريق الحوالة النافذة والناجزة والناقلة لجميع الحقوق والمستحقات المالية الآجلة والضمانات المحالة، واتفق الطرفان على أن تكون هذه الحوالة نافذة وناجزة بعد تغطية الاكتتاب في سندات التوريق بالكامل "تاريخ نفاذ الحوالة"، ومن المتفق عليه بين طرفي هذا العقد أن المحيل لا يكون مسؤولا عن الوفاء بقيمة محفظة الحقوق المالية المستحقة الأداء بعد تاريخ نفاذ الحوالة وذلك تطبيقاً لنص المادة رقم ٤١ مكرر (١) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

مادة (٣)

تمثل محفظة التوريق المحالة في حقوق مالية ومستحقات آجلة الدفع مضمونة بضمانات مختلفة للمحيل قبل المدينين وتتكون من عقود تأجير تمويلي والتي تعد الاتفاقات المنشئة للحقوق المحالة وكذلك المستندات المثبتة للضمانات المحالة وتتضمن على سبيل الحصر عقود التأجير التمويلي للأموال المؤجرة والأوراق التجارية (شيكات) الضامنة وضمان الغير في بعض الأحوال ووثائق تأمين لدى شركات التأمين والتي أصدرها المدينين لصالح المحيل وذلك على النحو الوارد تفصيلاً في الملحق رقم (١) ورقم (٢) لهذا العقد.

وحيث أن عقود التأجير التمويلي الواردة بالمحفظه تتضمن حق المستأجرين (المدينين) في اختيار شراء المال المؤجر كله أو بعضه في الموعد وبالتمن المحدد في العقد تطبيقاً للمادة التاسعة من قانون التأجير التمويلي رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ فإن هذه الحوالة تتضمن حق المحال إليه في نقل ملكية الأموال المؤجرة إليه، في الوقت الذي يرغب فيه المحال إليه تنفيذ ذلك، على أن ينظم عقد التحصيل الآلية التي يتم بها بيع المال المؤجر أو إعادة تأجير المال المؤجر لحساب المحال إليه وذلك في حالة اخلال المدينين.

وتتكون محفظة التوريق من عدد ٥٦ (فقط ستة وخمسون عقداً) عقد تأجير تمويلي، تم اختيارها وفقاً للمعايير التالية:

(١) يصل متوسط معدل العائد السنوي على هذه المحفظة المحالة الى ٢٣,٤٢ %

(٢) لا يزيد معدل التأخير في سداد قيم الاجارات التمويلية المستحقة منذ تاريخ توقيع عقد التأجير التمويلي التي تضمنتها المحفظة حتى تاريخ التوقيع على عقد الحوالة عن ٥ أيام.

صفحة ٢ من ١٣ شركة التوريق التمويلي
سجل تجاري: ٢٠١٤٢٣

شركة التوريق التمويلي (المستفيد من)
A.T.Lease ش.م.م

Handwritten signature and stamp.

٣) لا يوجد أي حالات إخلال من قبل المدينين بعقود التأجير التمويلي منذ تاريخ التوقيع على العقود وحتى تاريخ توقيع عقد الحوالة ويقصد بالإخلال التوقف الكلي أو الجزئي عن السداد من جانب المدينين وهو ذلك التوقف عن السداد الذي يتم معه البدء في اتخاذ إجراءات التنفيذ القانونية على المدين طبقاً لعقود التأجير التمويلي.

بلغ قيمة المحفظة الإجمالية حوالي مبلغ ٢,٦٨٦,١٧٣,٠٥٠ جنيهاً مصرياً (فقط ملياران وستمائة وستة وثمانون مليوناً ومائة وثلاثة وسبعون ألفاً وخمسون جنيهاً مصرياً لا غير) وذلك بالنسبة لكامل مدة عقود التأجير التمويلي البالغة ٧٥ شهراً، كما تبلغ القيمة الإجمالية للمحفظة الحالية لمدة ٥٢ شهر (عمر المحفظة) والتي تمثل التدفقات النقدية المتوقعة المحسوبة للإصدار مبلغ ٢,٦١٩,٦٦٤,٠٠٥ جنيهاً مصرياً (فقط ملياران وستمائة وتسعة عشر مليوناً وستمائة وأربعة وستون ألفاً وخمسة جنيهاً مصرياً لا غير) وتبلغ قيمتها الحالية بعد الأخذ في الحسبان تأثير كل من العمولات والمصاريف المقدرة التي سيتم خصمها من حصيلة المحفظة مبلغ ١,٨٣٠,٠٩٢,٦٥٣ جنيهاً مصرياً (فقط مليار وثمانمائة وثلاثون مليوناً وإثنان وتسعون ألفاً وستمائة وثلاثة وخمسون جنيهاً مصرياً لا غير)، وذلك وفقاً لتقرير مراقبا حسابات شركة التوريق محسوبة على أساس استخدام معدل خصم متغير يتراوح ما بين ٢٠,٧٠% و ٢٠,٨٠% سنوياً ولمدة ٥٢ شهراً. وتبلغ القيمة الحالية لمحفظة التوريق بعد الأخذ في الحسبان تأثير كل من العمولات والمصاريف المقدرة التي سيتم خصمها من حصيلة المحفظة وكذا الإفتراضات المتمثلة في معدل الاخفاق والسداد المعجل ومصاريف الإصدار المحصلة من المكتتبين والعائد المتوقع على الأموال المستثمرة مبلغ ١,٨٤٧,١٦٨,٧٢٦ جنيه مصري (فقط مليار وثمانمائة وسبعة وأربعون مليوناً ومائة وثمانية وستون ألفاً وسبعمائة وستة وعشرون جنيهاً مصرياً لا غير).

مادة (٤)

تتسم محفظة التوريق بالآتي:

- ١) أنها قد نشأت بموجب عقود تأجير تمويلي في نطاق النشاط المعتاد للمحيل والمبرمة مع مؤسسات وشركات (أشخاص اعتبارية).
- ٢) يتم الوفاء بالمستحقات المالية الآجلة الواردة بعقود التأجير التمويلي والتي تمثل حصيلة محفظة التوريق في صورة مدفوعات شهرية أو ربع سنوية بالجنيه المصري.
- ٣) القيم الاجبارية في عقود التأجير التمويلي المكونة للمحفظة متغيرة وفقاً لسعر عائد الإقراض (الكوريدور) المعلن من البنك المركزي المصري ويتم احتساب القيم الاجبارية حال تغير سعر عائد الإقراض (الكوريدور) على النحو التالي.
في حالة انخفاض سعر عائد الإقراض (الكوريدور) المعلن من البنك المركزي يتم احتساب القيمة الاجبارية المعدلة بعد تطبيق التخفيض ثم يتم ابلاغ المدين وأمين الحفظ بالقيمة الاجبارية الجديدة، وتكون الأوراق التجارية الموجودة لدى أمين الحفظ في هذه الحالة أكبر من القيم الاجبارية الفعلية وعليه يقوم المحصل بسحب الأوراق التجارية المستحقة السداد في تواريخ استحقاقها بغرض التحصيل حيث يقوم بتحصيل القيمة الاجبارية الجديدة بعد التخفيض وتوريدها الى حساب الحصيلة لدى أمين الحفظ فور التحصيل ورد ما زاد للمدين. وفي حالة طلب المدين/المدينين استبدال الأوراق التجارية الحالية لدى أمين الحفظ بأوراق تجارية جديدة بالقيمة الاجبارية الجديدة بعد التخفيض يجب على المحصل تسليم الأوراق التجارية الجديدة الى أمين الحفظ قبل سحب الأوراق التجارية الحالية لكل مدين.
أما في حالة زيادة سعر عائد الإقراض (الكوريدور) المعلن من البنك المركزي يتم احتساب القيمة الاجبارية المعدلة بعد تطبيق الزيادة ثم يتم ابلاغ المدين وأمين الحفظ بالقيمة الاجبارية الجديدة، وفي هذه الحالة يلتزم المحصل بالآتي:

أ. إما أن يقوم المحصل بطلب شيكات اضافية من المدين/المدينين ويلتزم المحصل بتوريد الشيكات الإضافية فور الحصول عليها إلى أمين الحفظ، أو

صفحة ٣ من ١٣ شركة التوريق للتمويل (المصرية) م.س
سجل تجاري: ٢٠١٤

شركة التوريق للتمويل (المصرية) م.س
A.Y. Lease ٣٠٠٧

Handwritten signature and stamp on the right side of the page.

ب. أن يقوم باستصدار شيكات جديدة من كل مدين لتغطي كامل القيمة الاجبارية الجديدة بعد حساب الزيادة وتوريدها الى أمين الحفظ قبل سحب الأوراق التجارية الحالية لكل مدين.

ولحين استلام الشيكات الإضافية/الجديدة يقوم المحيل (المحصل) بمتابعة المدينين في سداد الفروق المحتسبة وتوريدها لأمين الحفظ خلال ثلاثة ايام عمل مصري من تاريخ تحصيلها.

• ويلتزم أمين الحفظ بالتأكد من أن استبدال المحصل الشيكات لا يؤثر سلبا على التدفقات النقدية المعدلة وفقا لقرارات البنك المركزي المصري سواء بالزيادة أو النقصان.

• كما يلتزم أمين الحفظ بإبلاغ شركة التوفيق للتوريد في حالة عدم قيام المحصل بإضافة شيكات أو استبدال الشيكات لتغطي القيمة الاجبارية الجديدة بعد التعديل لكل مدين وذلك في حالة زيادة سعر عائد الإقراض (الكوريدور) بحيث لا تغطي الشيكات الموجودة لدى أمين الحفظ القيمة الاجبارية بعد تلك الزيادة لكل مدين على حدي.

٤) يظل المحيل مالكا للأموال المؤجرة محل عقود التأجير التمويلي الخاصة بمحفظة التوريد حتى تمام سداد الإيجارات التمويلية الآجلة المستحقة على المدينين والمتفق عليها في عقود التأجير التمويلي وفقا لأحكام قانون التأجير التمويلي والتخصيم.

٥) قيم الاجارات التي يلتزم المدينون بسدادها وفقا لعقود التأجير التمويلي تغطي المبالغ المستحقة عليهم من أصل وعائد.

٦) أقصى مدة استحقاق لأي عقد من عقود التأجير التمويلي لا تتجاوز ٧ سنوات من تاريخ التوقيع عليه.

٧) جميع عقود التأجير التمويلي التي تتضمنها محفظة التوريد تم ابرامها في الفترة من ٢٠٢٠/٦/٣٠ الي ٢٠٢٣/٥/١٠ وجميع عقود التأجير التمويلي محل محفظة التوريد مسجلة بسجل التأجير التمويلي لدى الهيئة العامة للرقابة المالية

٨) تولد المحفظة المحالة تدفقات نقدية تتمثل في تحصيل المبالغ المستحقة على المدينين، خلال عمر سندات التوريد تبدأ اعتبارا من ٢٠٢٣/٩ وتنتهي في ٢٠٢٧/١٢ وفقا لما يلي:

العام المنتهي في ٢٠٢٣ مبلغ ٢١٧,٦٨٩,٧٠١ جنيه مصري.

العام المنتهي في ٢٠٢٤ مبلغ ٦٥٤,٤٦٤,٧٠٣ جنيه مصري.

العام المنتهي في ٢٠٢٥ مبلغ ٦٤٢,٠١٣,٥٢٨ جنيه مصري.

العام المنتهي في ٢٠٢٦ مبلغ ٥٩١,٨٩٤,١٦٢ جنيه مصري.

العام المنتهي في ٢٠٢٧ مبلغ ٥١٣,٦٠١,٩١٢ جنيه مصري.

يتمثل عام ٢٠٢٣ في المدة من ٢٠٢٣/٩ حتى ٢٠٢٣/١٢

٩) تتضمن عدة ضمانات من العقود تتمثل في أوراق تجارية لنسبة ١٠٪ من العقود وبوالص تأمين على بعض من الأموال المؤجرة بنسبة ٨٧,٥٪ من اجمالي عدد عقود المحفظة المحالة والتي تمثل عدد ٤٩ عقد من عقود المحفظة المحالة القابلة للتأمين وعدد ٧ عقود بنسبة ١٢,٥٪ من عقود المحفظة المحالة (وهي عقود التأجير التمويلي المتعلقة بأراضي غير قابلة للتأمين)، كما تشمل هذه الضمانات ضمان الغير في بعض الأحوال والتي أصدرها المدينين لصالح الشركة المحيلة .

١٠) متوسط نسب التمويل عند بداية عقود التأجير التمويلي ٧٦٪ وعند حوالة المحفظة بلغ المتوسط ٦٢,٨٤٪ من قيمة عقود التأجير التمويلي.

١١) يبلغ الحد الأقصى للتمويل الممنوح للتعديل في المحفظة مبلغ ٣٩٩,٠٤٨,٤٣٤ بما يمثل ١٥,٢٪ من اجمالي محفظة التوريد ، و يوجد

صفحة ٤ من ١٣
شركة التوفيق للتوريد التمويلي (م.م)
سجل تجاري: ٢٠١٤٦٢

شركة التوفيق للتوريد التمويلي (م.م)
A T Lease
٢٠٢٠

١١

Hebny

عميل واحد فقط حاصل على هذا المبلغ في المحفظة المحالة.

١٢) لا توجد أي رهونات أو امتيازات مترتبة على محفظة التوريد او على الاموال المؤجرة موضوع محفظة التوريد اعتبارا من تاريخ نفاذ الحوالة.

١٣) تنتهي مدة محفظة سندات التوريد بسداد شركة التوريد لكامل مستحقات حملة السندات من أصل وعائد السندات أثناء مدة الإصدار أو بسبب سدادها لحقوق حملة السندات سداداً معجلاً كلياً أيهما أقرب، وبعد سداد كافة مستحقات حملة السندات (أياً كانت طريقة ذلك) تتول كافة الحقوق المتبقية والمتعلقة بعقود التأجير التمويلي (قيم الأقساط المتبقية حتى نهاية مدة سندات التوريد) وما يتعلق بها من ضمانات إلى محيل المحفظة.

مادة (٥)

في حالة ممارسة المدينين لحق شراء الأموال المؤجرة طبقاً لعقود التأجير التمويلي خلال مدة محفظة التوريد، يقوم المحيل بنقل ملكية الأموال المؤجرة إلى المدينين طبقاً لشروط التأجير التمويلي وتوريد صافي حصيلة البيع لحساب حصيلة محفظة التوريد لدى أمين الحفظ.

أ) وفي حالة انتهاء مدة عقود التأجير التمويلي وعدم ممارسة المدينين لحق شراء الأموال المؤجرة طبقاً لعقود التأجير التمويلي أو إنحائها لأي سبب من الأسباب خلال مدة محفظة التوريد، يقوم المحيل بناءً على تصريح كتابي مسبق من المحال إليه ببيع الأموال المؤجرة وتوريد صافي حصيلة البيع فور تحصيلها لحساب حصيلة محفظة التوريد لدى أمين الحفظ،

أو

ب) بإعادة تأجيرها تأجيراً تمويلياً بالشروط التي يوافق عليها المحال إليه وتوريد قيمة الإيجارات التمويلية لحساب حصيلة محفظة التوريد لدى أمين الحفظ.

مادة (٦)

يضمن ويتعهد المحيل بالآتي:

١) بأنه يمتلك الأموال المؤجرة المتعلقة بما الحقوق والضمانات محل محفظة التوريد ملكية قانونية بموجب عقود التأجير التمويلي المعدة وفقاً للنموذج المعد من جانب الهيئة، وأن كافة الحقوق والضمانات محل محفظة التوريد ثابتة وغير متنازع عليها وأن كافة تفاصيل العقود الخاصة بمحفظة التوريد الواردة بالملحق رقم (١) لهذا العقد كاملة ودقيقة وصحيحة حتى تاريخ نفاذ الحوالة.

٢) أن كافة تفاصيل محفظة التوريد الواردة بالملحق رقم (١) لهذا العقد كاملة ودقيقة وصحيحة حتى تاريخ نفاذ الحوالة ولم يتم اختيارها بطريقة قد تؤدي الى حدوث تأثير سلبي جوهري على حقوق حملة سندات التوريد.

٣) ان الاموال المؤجرة المتعلقة بما الحقوق والضمانات محل محفظة التوريد لم يتم حوالتها او التنازل عنها للغير وأنها خالية من أي رهونات أو امتيازات حاله او أي حقوق أخرى لصالح الغير في تاريخ نفاذ الحوالة قد تؤثر بالسلب على مصالح حملة سندات التوريد عند تاريخ نفاذ الحوالة.

٤) عدم ترتيب أية رهونات او امتيازات أو أي حقوق أخرى على أي من الأموال المؤجرة المتعلقة بما الحقوق والضمانات محل محفظة التوريد لصالح أي من دائي المحيل بموجب عقود التمويل التي قد يبرمها المحيل في تاريخ لاحق على تاريخ نفاذ الحوالة.

٥) أنه لا توجد أي دعاوى قضائية أو مطالبات مقامة ضد المحيل أو يكون المحيل طرفاً فيها، يكون لها تأثير سلبي على محفظة التوريد.

٦) أنه له كامل السلطة في إبرام وتوقيع وتنفيذ هذا العقد وفي حوالة محفظة التوريد دون أي قيود أو شروط.

صفحة ٥ من ١٣
شركة التمويل والتأمين
سجل تجاري: ٢٠١٤٣٣

شركة التمويل والتأمين (إيه.تي.إيه)
M. A. F. L. S. E.

Handwritten signature and stamp.

(٧) أن إبرام هذا العقد لا يتعارض أو يخالف النظام الأساسي للمحيل أو أي قوانين أو لوائح أو قرارات سارية بجمهورية مصر العربية أو أي موافقات أو أي تراخيص لازمة لذلك أو أية عقود أو التزامات أخرى يكون طرفاً فيها.

(٨) الا يقوم بالتصرف في الأموال المؤجرة محل عقود التأجير التمويلي المتعلقة بمحفظه التوريد الا وفقاً لأحكام وشروط هذا العقد ودون الاخلال بأحكام عقود التأجير التمويلي وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالمادة الخامسة من هذا العقد "عقد حوالة محفظة حقوق مالية".

(٩) أن يسلم المحال إليه في تاريخ نفاذ الحوالة كافة العقود والمستندات المثبتة للحقوق والضمانات محل محفظة التوريد والمبينة بالمحققين رقمي (١) و (٢) من هذا العقد إلى أمين الحفظ.

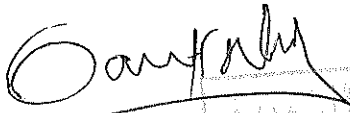
(١٠) أن يسلم أمين الحفظ خطاب ضمان بنكي غير قابل للإلغاء على أن يكون مقبولاً لأمين الحفظ بمبلغ ٢٧١,٨٤٠,٥٠٠ (فقط مائتان وواحد وسبعون مليوناً وثمانمائة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه مصري لا غير) والذي يمثل ١٥,٦٥% من قيمة الإصدار صادر من الشركة المحيلة باسم شركة التوفيق للتوريد لصالح حملة السندات لتمويل حساب خدمة التعثر أو إيداع مبلغ ٢٧١,٨٤٠,٥٠٠ (فقط مائتان وواحد وسبعون مليوناً وثمانمائة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه مصري لا غير) والذي يمثل ١٥,٦٥% من قيمة الإصدار في حساب خدمة التعثر خصماً من مقابل الحوالة أو خطاب من الشركة المحيلة لأمين الحفظ بالتصريح له بخصم المبلغ من حصيله السندات، على أن يتم رد المبلغ الذي تم خصمه من مقابل الحوالة للمحيل فور تقديم خطاب الضمان وتحويل العائد خلال تلك الفترة لحساب الحصيله لدي أمين الحفظ.

(١١) دون الاخلال بما هو وارد في البند رقم ٢ من المادة رقم ٨ من هذا العقد، لن يقوم بإدخال تعديلات على عقود التأجير التمويلي موضوع هذا العقد أو فسخها أو اتخاذ اية اجراءات وفقاً لهذه العقود الا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من المحال اليه وجماعة حملة السندات والهيئة العامة للرقابة المالية واطار شركة التصنيف الائتماني مع الالتزام بالا تضرر تلك التعديلات بالتدفقات النقدية المتوقعة من محفظة التوريد ويكون لها الاثر في الاضرار بحقوق حملة السندات.

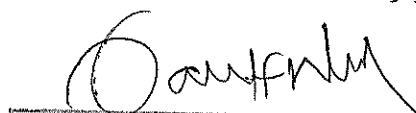
(١٢) أن حوالة الحقوق المالية للمحيل قبل المدينين محل هذا العقد تشمل كامل القيمة التجارية التمويلية المستحقة عليهم وأية مستحقات وفوائد تأخير وذلك قبل خصم أي مصاريف إدارية حال إعادة تأجير/بيع الاموال المؤجرة كإجراء لمواجهة إخفاق المدين في سداد الايجارات المستحقة عليه.

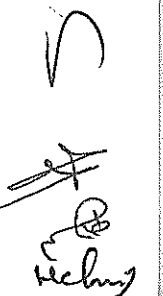
(١٣) أن حوالة الحقوق المالية الخاصة بالمدينين والمتمثلة في القيمة التجارية للعقود الواردة بالملحق رقم (١) لهذا العقد لا تشمل أية التزامات أو تعهدات قد تشملها هذه العقود (على سبيل المثال وليس الحصر "كافة المبالغ التي قام المحيل بتحصيلها قبل تاريخ هذا العقد" وحتى ٢٠٢٣/٨/٣١ والتي تظل دائماً مسؤولية المحيل ولا يسأل المحال إليه عنها بأي شكل من الأشكال ولا تعتبر التزاماً من أي نوع على حملة سندات التوريد.

(١٤) يضمن المحيل سريان كافة وثائق التأمين المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة الثالثة من عقد الحوالة، شريطة أن يكون المستفيد من هذه الوثائق هو المحال إليه لصالح حملة سندات التوريد مع التزام المحيل بتقديم مخالصة من شركات التأمين المتعاقد معها تفيد استلامها كافة تكلفة هذه الوثائق لمدة مطابقة لمدد العقود المبرمة مع المدينين محل محفظة التوريد أما في العقود التي يلتزم فيها المدين بتجديد بوالص التأمين في المواعيد والشروط المقررة في عقد التأجير التمويلي فيكون التزام المحصل بالتحقق من التزام المدين بتجديد بوالص التأمين وفي حالة عدم التزام المدين بذلك فعلى المحصل تنفيذ الشرط الوارد بعقد التأجير التمويلي وفسخ العقد واسترداد المال المؤجر .



شركة التوفيق للتوريد
صفحة ٦ من ١٣
معدل قسومي ٢٠١٥٢٢


شركة التوفيق للتأجير التمويلي (أية/تس/أدب)
A.T.Lease
٣٠٠٠

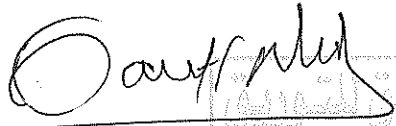


١٥) يتعهد المحيل بأن يسلم لأمين الحفظ خلال ٣٠ يوم من تاريخ غلق باب الاكتتاب أصول بوالص التأمين الشامل على الأموال المؤجرة المكونة لمحفظه التوريق، والملحق بها أصل مخالصة من شركات التأمين باستلامهما لكامل تكلفة هذه البوالص المبرمة من المحيل باسم شركة التوفيق للتوريق ولصالح حملة السندات وفي حالة تحقق أي حالة من المخاطر المغطاة بموجب وثائق التأمين المذكورة بمذكرة اكتتاب الإصدار المشار اليه في خلال الفترة من تاريخ تغطية الاكتتاب وحتى تاريخ تسليم أمين الحفظ الوثائق المشار اليها في مذكرة اكتتاب الإصدار المشار اليه يتعهد المحيل بسداد قيمة التعويض المذكور بوثيقة التأمين المتعلقة بتلك المخاطر في موعد أقصاه خمسة أيام عمل من تاريخ علمنا بتحقيق هذه المخاطر.

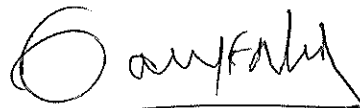
مادة (٧)

يتعهد ويضمن المحال إليه الآتي:

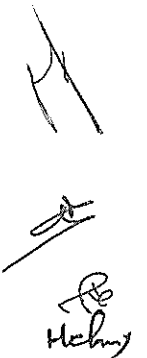
- ١) أنه له كامل السلطة في إبرام وتوقيع وتنفيذ هذا العقد وفي قبول حوالة محفظة التوريق لصالح حملة سندات التوريق دون أي قيود أو شروط وذلك حتى تاريخ انتهاء مدة سندات التوريق أو بسدادها سداداً معجلاً كلياً (أيهما أقرب) وأنه قد حصل على كافة الموافقات والتراخيص اللازمة لذلك.
- ٢) أن يتعهد ويلتزم بإمسك دفاتر وحسابات للإصدار الرابع لسندات التوريق مستقلة تماماً عن أية إصدارات أخرى للشركة سواء كانت حالية أو مستقبلية.
- ٣) يتعهد ويلتزم المحال إليه في تاريخ نفاذ الحوالة أن يصدر تعليماته إلى البنك متلقى الاكتتاب في سندات التوريق بسداد حصيله الاكتتاب إلى المحيل في اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب وذلك بعد خصم مبلغ حساب خدمة التعثر ٢٧١,٨٤٠,٥٠٠ (فقط مائتان وواحد وسبعون مليوناً وثمانمائة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه مصري لا غير) والذي يمثل ١٥,٦٥% من قيمة الإصدار وذلك خصماً من مقابل الحوالة وذلك في حالة عدم تسليم أمين الحفظ أصل خطاب الضمان قبل غلق باب الاكتتاب، وخصم المبالغ المحصلة فعلياً اعتباراً من ٢٠٢٣/٩/١ وحتى تاريخ غلق باب الاكتتاب، "ان وجدت" وذلك من مقابل الحوالة وقبل سدادها إلى المحيل بناء على امر من شركة التوريق إلى البنك متلقى الاكتتاب.
- ٤) أنه له كامل السلطة في إبرام وتوقيع وتنفيذ عقد حفظ وإدارة محفظة التوريق مع -بنك مصر كأمين للحفظ وكذلك إبرام وتوقيع وتنفيذ عقد تحصيل مع المحيل (كمحصل) لتحصيل الإيجارات المستحقة على المدينين.
- ٥) أن إبرام هذا العقد لا يتعارض أو يخالف أي قوانين أو لوائح أو قرارات سارية في جمهورية مصر العربية أو مع نظامه الأساسي أو أي موافقات أو تراخيص حاصل عليها.
- ٦) لا توجد أي دعاوي قانونية أو مطالبات قبل المحال إليه قد تؤثر بالسلب على نفاذ أو صحة هذه الحوالة.
- ٧) ان يقوم بتحويل كافة الحقوق المتعلقة بعقود التأجير التمويلي "قيم الاجارات المستحقة على المدينين بعد انتهاء مدة محفظة التوريق" وما يتعلق بها من حقوق وضمائنات إلى المحيل فور سداد كافة مستحقات حملة سندات التوريق للإصدار الرابع من أصل وعائد السند.
- ٨) بتوريد أية مبالغ قد يتحصل عليها من وثائق التأمين محل محفظة التوريق إلى حساب حصيله محفظة التوريق لدى أمين الحفظ مباشرة فور تحصيلها.



شركة التوريق للتأمين
صفحة ٧ من ١٣ سجل تجاري: ٢٠١٤٢٢



شركة التوريق للتأمين (إيه.تي.ليز)
A.T.Lease ش.م.م



٩) يتعهد المحال اليه بعدم تسبيل خطاب الضمان البنكي الذي أصدره المحيل وفقاً للبند (٢) من المادة رقم (٨) من هذا العقد الا وفقاً للشروط والاحكام المذكورة في هذا العقد وتخفيضه/الحفاظ عليه بناء على أداء المحفظة/السندات خلال الفترة محل المراجعة بما لا يؤثر على مستوى التعزيز الائتماني المطلوب للحفاظ على نفس درجة التصنيف الائتماني الممنوحة لمحفظة التوريق وللسندات وبعد موافقة شركة ميريس للتصنيف الائتماني على أن يتم اخطار جماعة حملة السندات والهيئة العامة للرقابة المالية بذلك والغائه فور سداد كامل حقوق حملة سندات التوريق وانتهاء الغرض منها.

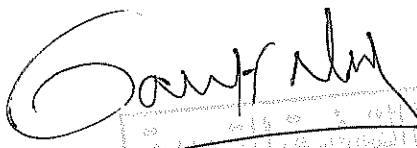
١٠) في حالة اكتشاف المحال إليه في تاريخ نفاذ الحوالة عدم مطابقة أي حق من الحقوق المكونة لمحفظة التوريق محل الحوالة لما قرره المحيل في التعهدات والضمانات التي قررها في هذا العقد فإن المحيل يلتزم بإعادة شراء الحقوق التي لا تطابق المواصفات بمبلغ نقدي يساوي المبلغ الذي دفعه المحال إليه ويكون هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه إذا أخفق المحيل في حوالة محفظة التوريق بموجب حوالة نافذة وناجزة في تاريخ نفاذ الحوالة أو إذا تجاوزت نسبة الحقوق غير المطابقة للمواصفات ٥٪ (خمس في المائة) من الحقوق المكونة للمحفظة، مع حفظ حق المحال اليه وحملة سندات التوريق في المطالبة بالتعويض عما أصابهم من أضرار وعلى أن يتم سداد المبالغ المذكورة والخاصة بحملة السندات في حساب محفظة التوريق لدى أمين الحفظ لإضافتها لصالحهم.

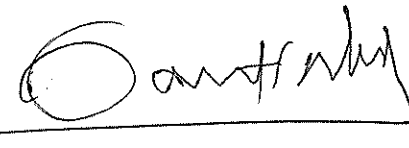
١١) تكون أحكام القوانين واللوائح والتشريعات السارية في جمهورية مصر العربية هي الواجبة التطبيق على هذا العقد.


١٢) يتعهد ويلتزم المحال إليه بعد انتهاء مدة السندات وفور سداد كافة مستحقات حملة سندات التوريق بإعادة كافة الحقوق والضمانات والمستحقات المالية والأوراق التجارية، ووثائق التأمين المتعلقة بمحفظة التوريق إلى المحيل.

مادة (٨)

اتفق الطرفان على أن يكون مقابل الحوالة مبلغ وقدره ١,٧٣٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط مليار وسبعمائة وسبعة وثلاثون مليون جنيه مصري لا غير) يدفع إلى المحيل عند تاريخ نفاذ الحوالة، وذلك من حصيله سندات التوريق بعد تمام تغطية الاكتتاب في السندات، وذلك بعد خصم كافة المصاريف والرسوم والأتعاب المستحقة بشأن الإصدار الرابع، وخصم مبلغ ٢٧١,٨٤٠,٥٠٠ (فقط مائتان وواحد وسبعون مليوناً وثمانمائة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه مصري لا غير) والذي يمثل ١٥,٦٥٪ من قيمة الإصدار وذلك خصماً من مقابل الحوالة "حصيله سندات التوريق" فور غلق باب الاكتتاب لتمويل حساب خدمة التعثر في حالة عدم ايداع خطاب الضمان البنكي المذكور بهذا العقد وكذلك خصم المبالغ المحصلة فعلياً والتي تخص المبالغ المحالة من تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٣ حتى تاريخ غلق باب الاكتتاب (تاريخ نفاذ الحوالة) (ان وجدت) من مقابل الحوالة "حصيله سندات التوريق" وتوريدها الى حساب الحصيله لدى أمين الحفظ بنك مصر وذلك قبل سداد مقابل الحوالة للشركة المحيلة مع الاخذ في الاعتبار أن أي فوائض مالية في حساب محفظة التوريق لدى أمين الحفظ بعد سداد كافة مستحقات حملة السندات وكافة المصروفات الأخرى المتعلقة بالإصدار ترد الى المحيل في نهاية عمر الإصدار أو في حالة السداد المعجل الكلي لسندات التوريق.


شركة التوريق للتأمين
سجل تجاري: ٢٠١٦٢٣

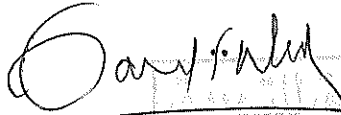

شركة التوريق للتأمين (إيه.تي.ليز) A.T.Lease
رقم: ٢٠١٦٢٣


(١) يلتزم المحيل بإصدار خطاب ضمان بنكي باسم شركة التوريق لصالح حملة السندات غير قابل للإلغاء على أن يكون مقبولاً لأمين الحفظ بمبلغ ٢٧١,٨٤٠,٥٠٠ (فقط مائتان وواحد وسبعون مليوناً وثمانمائة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه مصري لا غير) والذي يمثل ١٥,٦٥% من قيمة الإصدار صادر من الشركة المحيلة بأسم شركة التوفيق للتوريق ولصالح حملة السندات لتمويل حساب خدمة التعثر أو إيداع مبلغ ٢٧١,٨٤٠,٥٠٠ (فقط مائتان وواحد وسبعون مليوناً وثمانمائة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه مصري لا غير) والذي يمثل ١٥,٦٥% من قيمة الإصدار في حساب خدمة التعثر خصماً من مقابل الحوالة، على أن يتم رد المبلغ الذي تم خصمه من مقابل الحوالة للمحيل فور تقديم خطاب الضمان وتحويل العائد خلال تلك الفترة لحساب الحصيلة لدي أمين الحفظ. على أن تقوم شركة التصنيف الائتماني (MERIS) (الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين) بمراجعة مبلغ خطاب الضمان سنوياً خلال عملية التجديد السنوي للتصنيف الائتماني للسندات ويتم تخفيض/الحفاظ علي مبلغ خطاب الضمان بناء على أداء المحفظة والسندات خلال الفترة محل المراجعة بما لا يؤثر على مستوى التعزيز الائتماني المطلوب للحفاظ علي نفس درجة التصنيف الائتماني الممنوحة للمحفظة/ للسندات، على أن يتم تخفيض المبلغ بقيمة ما تم الاتفاق عليه مع شركة التصنيف الائتماني وبعد اخطار جماعة حملة السندات والهيئة العامة للرقابة المالية.

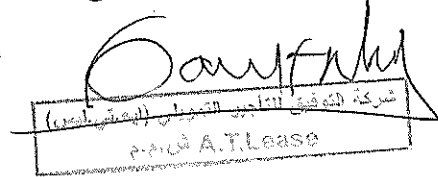
(٢) من المتفق عليه أنه يجوز للمحيل تقديم طلب كتاب للشركة المصدرة للقيام باستبدال بعض الأصول محل العقود المحالة والمكونة لمحفظة التوريق وفي هذه الحالة يجب الالتزام بالآتي:

- أ. وجوب أن يكون الأصل محل الاستبدال عقاراً فقط (أراضي أو عقارات ذات أدوار متعددة).
- ب. توافي الشركة المحيلة كل من المستشار القانوني للإصدار وأمين الحفظ تقريرين من خبيرين مستقلين مقيدين بسجلات الهيئة لتحديد القيمة السوقية للأصل محل محفظة التوريق خلال مدة لا تتعدى فترة شهر سابقة على تاريخ إبرام العقد الجديد وكذلك الأصل الجديد المراد اضافته للمحفظة على أن يتم الأخذ بالتقييم الأقل حالة استبدال الأصل، كما يتعين الالتزام بالشروط الواجب توافرها لصحة اصدار تقارير التقييم العقاري وفقاً لمتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.
- ج. التوقيع على عقد تأجير تمويلي جديد لنفس العميل علي الأصل الجديد ويتم مراجعته من قبل المستشار القانوني للإصدار للتأكد من عدم مخالفته للقوانين واللوائح المطبقة وعلى أن يعتمد من الهيئة ومستوف لكافة متطلبات القانون والهيئة.
- د. استيفاء كافة المستندات المطلوب استيفائها وفقاً لأحكام القانون وقرارات الهيئة على أن يتم عرضها على مستشار الإصدار لإقرارها قبل استبدال الأصل.
- هـ. ألا تقل قيمة الأصل الجديد عن قيمة الأصل المراد استبداله في تاريخ بداية عقد التأجير التمويلي.
- و. أن تكون مواعيد وقيمة الأقساط على الأصل الجديد هي نفس مواعيد وقيم الأقساط المستحقة على الأصل المراد استبداله.
- ز. الحصول على موافقة المدين على تحويل كافة الأوراق التجارية الصادرة منه بشأن الأصل القديم والمودعة لدى أمين الحفظ وكذلك المبالغ المسددة حتى تاريخه لتكون لصالح الأصل العقاري الجديد.
- ح. يتعهد المحيل أن يكون الأصل الجديد خالي من أي رهون أو امتيازات أو أي تصرفات قانونية أخرى.
- ط. تقديم لامين الحفظ ما يفيد بأن الأصل الجديد قد تم التامين عليه ضد مخاطر الهلاك الكلي والجزئي والحريق تغطي الفترة حتى نهاية عمر الإصدار.
- ي. عدم وجود حالات اخلال للمدين باي التزامات / الشروط التعاقد منذ تاريخ التعاقد مع المحيل، مع إصدار تعهد بذلك من الشركة المحيلة.
- ك. يتم تسجيل العقد / العقود محل الاستبدال لدى السجل المخصص لذلك بالهيئة
- ل. تطابق العقد/ العقود محل الاستبدال مع معايير وسمات المحفظة المفصّل عنها بمذكرة المعلومات



شركة التوفيق للتوريق
م.م. / القاهرة ٢٠١٤٧٢

صفحة ٩ من ١٣


شركة التوفيق للتوريق (مستشاراً)
A.T. Lease م.م.م







م. وطبقاً لما سبق، سيقوم المحيل بإعداد المستندات المشار إليها أعلاه وكذلك أعداد التعهدات/البيانات المطلوبة وتقديمها للمستشار القانوني لمراجعتها وتقديم تقريره في هذا الشأن لأمين الحفظ قبل التنفيذ.

ن. ويقوم المستشار القانوني للإصدار بمراجعة المستندات والبيانات للتأكد من توافر الاشتراطات المشار إليها عليه للتأكيد على ذلك من عدمه قبل إتمام عملية الاستبدال.

س. أخطار كلا من ممثل جماعة حملة السندات وشركة التصنيف الائتماني وهيئة الرقابة المالية وشركة التوريق بالحالات المذكورة عند كل عملية استبدال.

مع الأخذ في الاعتبار أن هذا البند هو على سبيل الاستثناء لأخذ متطلبات تجارية وبيعية للمحيل في الاعتبار وكذلك لمتطلبات حماية مصلحه حملة سندات التوريق وذلك كضمانه لتأكيد مرونة وسهولة سداد مستحقاتهم قبل شركة التوريق ومن ثم فمن المتفق عليه ألا تزيد القيمة الإجمالية للاستبدال طبقاً لما هو وارد أعلاه عن نسبة (٢٠) % من إجمالي قيمة المحفظة المحالة (البالغة ١,٧٠٧,٨٧٧,٧٢٣ جنيه مصري محسوباً من عدد ٧٥ شهر والذي يمثل كامل الأقساط المستحقة على العقود المحالة حتى نهايتها من الأصل دون العائد) بما يعادل مبلغ وقدره ٣٤٢ مليون جنيه مع الحفاظ على ذات نسبة التمويل للدين وقت الإصدار (أيهما أقل)، علي أن يقوم أمين الحفظ بمراجعة ذلك المبلغ قبل كل عملية استبدال.

مادة (٩)

في حالة اكتشاف المحال إليه في تاريخ نفاذ الحوالة عدم مطابقة أي حق من الحقوق المكونة لمحفظة التوريق محل الحوالة وفقاً لما قرره المحيل في التعهدات والضمانات التي قررها في هذا العقد فإن المحيل يلتزم بإعادة شراء الحقوق التي لا تطابق المواصفات بمبلغ نقدي يساوي المبلغ الذي دفعه المحال إليه ويكون هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه إذا أخفق المحيل في حوالة محفظة التوريق بموجب حوالة نافذة وناجزة وغير معلقة على شرط في تاريخ نفاذ الحوالة أو إذا تجاوزت نسبة الحقوق غير المطابقة للمواصفات ٥٪ (خمس) في المائة) من الحقوق المكونة للمحفظة، مع حفظ حق المحال اليه وحملة سندات التوريق في المطالبة بالتعويض عما أصابهم من أضرار وعلى أن يتم سداد المبالغ المذكورة والخاصة بحملة السندات في حساب محفظة التوريق لدى أمين الحفظ لإضافتها لصالحهم.

مادة (١٠)

قام السادة/ مراقبي حسابات شركة التوريق الأستاذ/ حسن بسيوني البشة مقيد بسجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية برقم (٩٨) والأستاذ/ يسري أحمد إبراهيم عبد الرحمن مقيد بسجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية برقم (٢٥٢) بمراجعة مواصفات كامل محفظة التوريق الواردة بالملاحق رقم (١) من هذا العقد وقد أقرأ بمطابقتها بسجلات ودفاتر المحيل وذلك بموجب تقرير مراقبي الحسابات المؤرخ ٢٤/٨/٢٠٢٣.

مادة (١١)

تعتبر الإخطارات وكافة التعليمات المتعلقة بهذا العقد صحيحة ونافذة وسارية ومنتجة لكافة آثارها القانونية إذا ما تم إرسالها على العنوانين المذكورة في صدر هذا العقد وذلك سواء تمت عن طريق التسليم باليد أو بالبريد المصحوب بعلم الوصول أو بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني شريطة وجود ما يفيد استلام الطرف الآخر لها، وفي حالة تغيير العنوان لأي من الطرفين يتعين إخطار الطرف الآخر بذلك بالبريد المسجل بعلم الوصول.

صفحة ١٠ من ١٣
شركة التوريق للتأمين
سجل تجاري: ٢٠١٤٢٣

شركة التوريق للتأمين (الخاصة)
A.T.Lease ش.م.م

Hehmy

مادة (١٢)

يخضع هذا العقد ويفسر وفقا لأحكام القوانين واللوائح والتشريعات السارية في جمهورية مصر العربية.
وفي حالة حدوث أي نزاع أو خلاف ينشأ عن هذا العقد أو بمناسبة يتم الفصل فيه عن طريق المحاكم الاقتصادية بالقاهرة باختلاف درجاتها.

مادة (١٣)

حرر هذا العقد من أربعة نسخ، للطرف الأول نسخة، وثلاثة نسخ للطرف الثاني للاحتفاظ بوحدة وإيداع أخرى لدى أمين الحفظ وتسليم نسخة للهيئة العامة للرقابة المالية.

طرف أول - المحيل

طرف ثاني - المحال اليه

شركة التوفيق للتوريد ش.م.م

شركة التوفيق للتأجير التمويلي (إيه . تي . ليس . A.

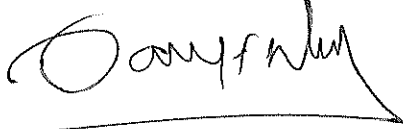
(T. Lease) ش.م.م

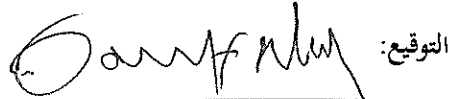
الاسم: طارق إبراهيم حسن فهمي

الاسم: طارق إبراهيم حسن فهمي

الصفة: العضو المنتدب

الصفة: الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

التوقيع: 

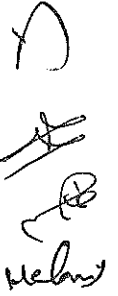
التوقيع: 

التاريخ:

التاريخ:

شركة التوفيق للتوريد
سجل تجاري: ٢٠١٤٣٣

شركة التوفيق للتأجير التمويلي (إيه . تي . ليس)
A. Lease ش.م.م



ملحق رقم (١)
بيان العقود المكونة للمحافظة

ملحق رقم (٢)

وثائق التأمين والأوراق التجارية الضامنة وضمان الغير في بعض الأحوال